

وزير الخدمة المدنية يناقش مع الأمين العام لجامعة المهرة استكمال إجراءات فتاوى التوظيف والتسويات



كما تطرق اللقاء إلى مناقشة التسويات المستحقة لمنتسبي الجامعة من الأكاديميين والإداريين، والعمل على استكمال الإجراءات اللازمة لإصدار الفتاوى الخاصة بهم، بما يضمن حصولهم على مستحقاتهم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها. وبحث الاجتماع كذلك استكمال الإجراءات المتعلقة بإصدار فتاوى لأعضاء هيئة التدريس غير اليمينيين، العاملين في قسمي تقنية المعلومات وطب وجراحة الفم والأسنان بكلية العلوم التطبيقية والصحية بجامعة المهرة، بما يساهم في استقرار الكادر التدريسي واستمرار العملية التعليمية في التخصصات الأكاديمية المختلفة. وأكد الجانبان، في ختام اللقاء، أهمية مواصلة التنسيق والتعاون بين وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والأكاديمية المهنية، والعمل على سرعة استكمال الإجراءات المتعلقة بمنتسبي الجامعة، بما يخدم العملية التعليمية ويعزز استقرار المؤسسة الأكاديمية.

وتمت مناقشة الاجتماع استكمال الإجراءات الخاصة بإصدار فتاوى التوظيف للخانات الأكاديمية والإدارية، واستكمال الإجراءات الخاصة بإصدار الفتاوى لمنتسبي الجامعة في حالات الخفض والإضافة، وفقاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء.

السياحة بساحل حضرموت عن العام 2026م. كما استمع الاجتماع إلى ملخصات التقارير المقدمة من وكيل حضرموت لشؤون المديرية حسن الجيلاني، ووكيل حضرموت لشؤون التنمية رياض الجهوري، ووكيل حضرموت المساعد لشؤون الشباب ومنظمات المجتمع المدني الدكتور مراد باعلوي، حيث جرى مناقشتها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

وفي ختام الاجتماع، أقر المكتب التنفيذي عدداً من التوصيات والقرارات الهادفة إلى تحسين مستوى الأداء التنفيذي ومعالجة القضايا المطروحة وتعزيز التنسيق بين الأجهزة والمكاتب التنفيذية بما يخدم المواطنين ويدعم مسار التنمية والاستقرار في المحافظة.

كمت اطلع الخنبشي، أمس، بمدينة المكلا، على أوضاع مديرية الريدة وقصيعر ومستوى سير العمل في مختلف القطاعات الخدمية والتنمية بالمديرية. جاء ذلك خلال لقائه مدير عام المديرية عبدالعزيز بن مهاجر، الذي استعرض أبرز الاحتياجات والأولويات والتحديات التي تواجه السلطة المحلية، إلى جانب مستوى تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الخدمية والتنمية.

وأكد اللقاء أهمية تعزيز جهود السلطة المحلية بالمديرية، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ومتابعة احتياجات المناطق والقرى، بما يساهم في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز الاستقرار والتنمية المحلية.

وشدد الخنبشي على ضرورة مضاعفة الجهود والتنسيق مع الجهات المختصة لمعالجة القضايا والاحتياجات ذات الأولوية، مؤكداً اهتمام السلطة المحلية بالمحافظة بأوضاع المديرية ودعمها بما يعزز قدرتها على أداء مهامها وخدمة المواطنين.



المكلا/ سبأ: ترأس عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم الخنبشي، أمس، بمدينة المكلا، اجتماعاً للمكتب التنفيذي بساحل حضرموت.

وفي مستهل الاجتماع، بحضور أعضاء المكتب التنفيذي ووكلاء المحافظة والقادة الأمنيين والعسكريين ومديري عموم المكاتب التنفيذية والمديريات، أوضح عضو مجلس القيادة، أن انعقاد الاجتماع يأتي في ظل أوضاع حساسة تمر بها البلاد إثر الاستهدافات التي تعرضت لها حضرموت خلال الفترة الماضية من قبل مليشيات الحوثي الإرهابية، مشيراً إلى أن السلطة المحلية عملت بالتنسيق مع الجهات المعنية على تعزيز إجراءات تأمين المواقع الحيوية والمنشآت المهمة.

وتطرق عضو مجلس القيادة الرئاسي، إلى قُرب

التقى أمين عام جامعة المهرة

الوزير البكري يناقش تنفيذ برنامج للوقاية من المخدرات وحماية الشباب

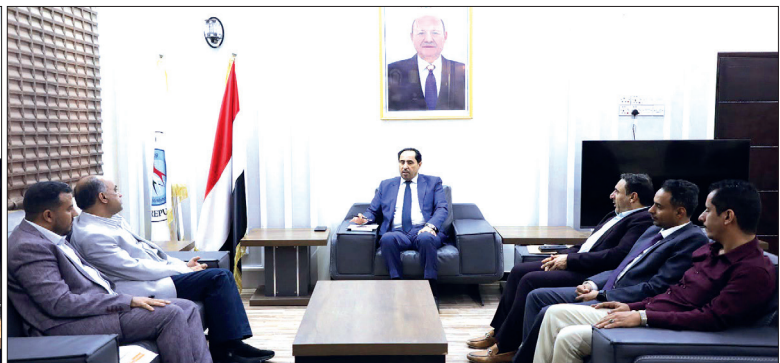


المهرة الأستاذ محمد سعيد بايعقوب عن تقديره لوزير الشباب والرياضة، أمس، الأمين العام لجامعة المهرة الأستاذ محمد سعيد بايعقوب، وذلك لبحث أوجه التعاون المشترك في المجال الرياضي وتعزيز الأنشطة الرياضية في أوساط طلبة الجامعة.

ورحب الوزير البكري بالأمين العام لجامعة المهرة، مشيداً بالدور الذي تضطلع به الجامعة في خدمة الشباب والطلاب، مؤكداً اهتمام وزارة الشباب والرياضة بدعم الأنشطة الرياضية بالجامعة، باعتبارها أحد المسارات المهمة لاكتشاف المواهب وتنمية قدرات الشباب وتعزيز روح المنافسة والتعاون بينهم.

وأشار البكري إلى أن الوزارة تولي الأنشطة الرياضية بالجامعات اهتماماً خاصاً، وتسمى إلى تعزيز الشراكة مع الجامعات والمؤسسات التعليمية، بما يساهم في توسيع قاعدة الممارسة الرياضية، وتهيئة بيئة مناسبة للطلاب لممارسة مختلف الأنشطة.

من جانبه، أعرب الأمين العام لجامعة



المؤسسة في مجالات الأمن الغذائي والصحة والتعليم والمياه والحماية وبناء القدرات والمهارات الحياتية، ودورها في مكافحة الفقر وتنفيذ برامج ومشاريع نوعية بالشراكة مع الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف محافظات الجمهورية.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة التواصل أن البرنامج يأتي استجابة لتنمية وحماية متكاملة لمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية في بيئة تنقسم باستمرار النزاع والهشاشة الاقتصادية والمؤسسية وتراجع فرص التعليم والعمل، مؤكداً أن المشروع يقدم تدخلاً لمدة 36 شهراً في محافظات (عدن، وتعز، وشبوة، وحضرموت، ولحج)، ويتكون من (4) مكونات مترابطة: "الوقاية والتوعية وتعزيز عوامل الحماية لدى الأطفال والشباب، والدعم النفسي والاجتماعي والحماية والاستشارة والإحالة، والتمكين الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب المعرضين لخطر المخدرات، وبناء القدرات المؤسسية والتنسيق المحلي".

عند/ خاص: ناقش وزير الشباب والرياضة نايف صالح البكري، مع مؤسسة التواصل للتنمية الإنسانية، تنفيذ "برنامج المجتمع الآمن للوقاية من المخدرات وحماية الأطفال والشباب في اليمن". وجاء ذلك خلال استقبال الوزير البكري، الرئيس التنفيذي للمؤسسة المهندس رائد إبراهيم، ومدير عام الدراسات والمنح توفيق العلياني، وبحضور وكيل قطاع الشباب د. منير مانع لم، ووكيل الشؤون المالية والإدارية أيمن المخلافي، ووكيل الوزارة المساعد أكرم عशल.

وخلال اللقاء أكد الوزير البكري أهمية البرنامج في تعزيز الجهود الوطنية للوقاية من مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية، وحماية الأطفال والشباب من آثارها، من خلال رفع مستوى الوعي المجتمعي، وتعزيز عوامل الحماية والوقاية، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب تمكين الشباب وتحسينهم بالمهارات والفرص التي تساعدهم على بناء مستقبل آمن ومستقر، مشيداً بجهود

اجتماع بعدن يناقش تعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية

مؤكداً أهمية تعزيز التنسيق بين مختلف الجهات المعنية والاستماع إلى القطاع الخاص لمعالجة الإشكالات التي تعيق حركة التجارة ورفع كفاءة العمل في المنافذ.

فيما أكد رئيس وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية تفعيل الشراكة المؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص، بما يتيح مناقشة التحديات بصورة مشتركة وتحويل المقترحات إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ، تدعم النشاط الاقتصادي وتحسن بيئة الأعمال.

بدوره، أكد نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية أهمية معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص، والحد من تعدد الرسوم والإجراءات والأعباء التشغيلية، مشدداً على ضرورة توحيد الجهود الحكومية والخاصة وإيجاد حلول عملية تعزز استمرارية النشاط التجاري والاستثماري وتحافظ على استقرار الأسواق.

وخرج الاجتماع بعدد من التوجهات، أبرزها العمل على تطوير نظام النافذة الواحدة وربط الجهات المعنية بمنظومة رقمية موحدة، ومعالجة الإزدواجية في إجراءات المنافذ والرسوم غير القانونية، وتعزيز التنسيق مع السلطات المحلية والجهات ذات العلاقة، إلى جانب مواصلة الإجراءات الخاصة بتخصيص الأراضي لإنشاء المستودعات والصوامع الاستراتيجية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وشركاء التنمية في تنفيذها.

وشدد الوالي، في ختام الاجتماع، على ضرورة ترجمة المخرجات إلى خطوات تنفيذية ومتابعة مستوى إنجازها، مؤكداً أن تسهيل حركة التجارة لا يعني التهاون في الرقابة أو حقوق الدولة، وإنما تنظيم الإجراءات وتوحيدها والحد من التعقيدات والتأخير غير المبرر، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز استقرار الأسواق ويحمي المستهلك.

شارك في الاجتماع مدير عام القيمة والتعرفة برئاسة مصلحة الجمارك محمد قراصة، وممثلاً للجنة المشتركة للشراكة بين القطاعين العام والخاص مازن أمان وكمال شعيبة.

عند/ خاص: ناقش نائب وزير الصناعة والتجارة سالم الوالي، ورئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية أبوبكر بايعيد، وممثلو القطاع الخاص في لجنة الشراكة مع القطاع العام، ورئيس وحدة الشراكة عبدالله باوزير، في العاصمة المؤقتة عدن، آليات تطوير التسهيلات التجارية وتذليل المعوقات أمام حركة الاستيراد، وتعزيز المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية.

وتناول الاجتماع، الذي عُقد في مقر الغرفة التجارية والصناعية، بحضور وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة الداخلية الدكتور عاطف حيدرة، ومدير عام جمرات المنطقة الحرة أحمد الحاج، جملة من الإجراءات الهادفة إلى تسهيل انسياب السلع، وتبسيط إجراءات المنافذ، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

وأكد نائب وزير الصناعة والتجارة أن الوزارة تعمل، تنفيذاً لتوجيهات دولة رئيس مجلس الوزراء، على تطوير بيئة الأعمال وإيجاد معالجات مؤسسية مستدامة للتحديات التي تواجه القطاع التجاري، بما يساهم في اختصار إجراءات دخول البضائع وتخليصها، وخفض الأعباء والتكاليف الإضافية، وتحقيق التوازن بين تسهيل النشاط التجاري وحماية حقوق الدولة والمستهلك.

ونوه إلى أهمية تعزيز المخزون الاستراتيجي من القمح والحبوب والسلع الأساسية، من خلال التوجه نحو إنشاء مستودعات وصوامع استراتيجية في المحافظات المحررة، بالشراكة مع القطاع الخاص والاستفادة من دعم شركاء التنمية، والاستمرار في عقد الاجتماعات الدورية مع الجهات المعنية بالشأن التجاري والاقتصادي، بما يعزز الأمن الغذائي ويرفع قدرة المحافظات على مواجهة أي اضطرابات محتملة في سلاسل الإمداد.

من جانبه، أوضح رئيس مصلحة الجمارك حرص المصلحة على تسهيل الإجراءات الجمركية في إطار القوانين واللوائح النافذة،



الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتوسع في الحلول المائية غير التقليدية، ورفع كفاءة استخدام المياه، وتطوير مشاريع حصاد مياه الأمطار والسيول، وتعزيز قدرة القطاع على التكيف مع التغير المناخي.

والتنمية، إلى جانب أهمية تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير الحلول المائية المستدامة.

وأكد وزير المياه والبيئة المهندس توفيق الشرجي، أن أزمة المياه في اليمن تجاوزت كونها تحدياً خديماً أوبئياً، لتصبح قضية مرتبطة بالأمن الغذائي والصحة العامة والاستقرار والتنمية والسلام.. مشدداً على ضرورة الانتقال من الاستجابات الجزئية إلى حلول مستدامة تحمي الموارد المائية.

وتعزز قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات. وأشار إلى أن الحكومة تعمل على تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجهما الاستثماري وتعزيز

نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير

مدير التحرير

نائب مدير التحرير

سكرتير التحرير

مدير الاخراج

الحامد عوض الحامد

زكريا السعدي

مروان صالح الجزيري

محمود غلام

مجد محمد سعيد